

# على مدى ثلاثة أيام، تواصل جماعة مراكش تنظيم منتدى التشخيص التشاركي لبرنامج عمل الجماعة لسنة 2023 إلى 2028؛ وذلك أيام الخميس 31 مارس، والجمعة والسبت فاتح واثني أبريل 2022، بالمركب الإداري لوزارة الأوقاف باباب إغلي.

ويتضمن المنتدى إضافة إلى الجلسة الافتتاحية العامة، 8 ورشات عمل متنوعة ومتخصصة حسب مجالات الاشتغال والاهتمام، يشارك فيها إلى جانب أطر وموظفي جماعة مراكش والمقاطعات الخمس، كل من المصالح الولائية والمصالح الخارجية الممثلة للمديريات الجهوية، وفعاليات المجتمع المدني، وأطر وأساتذة الجامعة، والعديد من الخبراء والمهتمين. وقد دعت السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، عمدة مراكش، إلى استحضار البعد المندمج في كل السياسات العمومية بما يحقق وحدة الرؤى والنجاحة عند صناعة القرارات وتنفيذها، وبما يدفع الجماعات الترابية إلى الانتقال من مجرد هيئات إدارية تسهر على الإدارة اليومية لشؤون الساكنة المحلية إلى شريك وفاعل اقتصادي يساهم في صياغة وتنزيل استراتيجيات الدولة، للحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية وتسهيل ولوج الساكنة للخدمات الأساسية، وفيما يلي نص الكلمة التوجيهية.

## للسيدة رئيسة مجلس جماعة مراكش، والتي ألقاها بالنيابة عنها خلال الجلسة الافتتاحية

### نائبها الأول د. محمد الإدريسي

يشرفني وباقي مكونات هذه الجماعة، أن أقدم إليكم بجزيل عبارات الشكر والامتنان على تفضلكم بحضور أشغال منتدى التشخيص التشاركي هذا، الذي يعد خطوة أولى على درب التأسيس لمخطط عمل جماعة مراكش خلال الفترة الممتدة من سنة 2023 إلى غاية سنة 2028؛ ولي اليقين التام، أنه ونظرا لما تحويه هذه المدينة من كفاءات ونخب عالية التكوين والمراس والخبرة سنصل إلى إنتاج مخطط يتسم بالدقة والواقعية، ويستند إلى دعم وسند مستمدين من مختلف الشركاء والفاعلين المؤسساتيين والجمعويين، وهو ما سعت إليه رئاسة مجلس جماعة مراكش بإطلاق العديد من المبادرات الاستيعابية، لعل أبرزها الإسراع في استنهاض همم مختلف الشركاء وتحسيسهم بأهمية إخراج هذه الوثيقة ما جعلنا أول جماعة تعتمد السبق في إعداد وإنجاز هذا التشخيص القائم على التشاور والمشاركة.

### حضرات السيدات والسادة

ونحن نقوم بجمع وتحليل مختلف المعطيات والأرقام والإحصاءات والدراسات المتعلقة بالحالة الراهنة للعديد من المجالات، وجدنا أنفسنا أمام حقيقة مفادها تعدد السياسات والمخططات القطاعية وضعف الإلتقائية والانسجام وهو ما يجعل الناتج والأثر المترتب عنها متواضعا بالمقارنة مع ما يبذل من جهد، وما يسخر من إمكانات، وما يرصد من اعتمادات مالية ... لذلك وتأسيسا على هذا المنحى، نعتقد أن مخطط عمل الجماعة باعتباره وثيقة جامعة لمختلف إمكانات وحاجات المدينة وأولوياتها، وكذا المشاريع المبرمجة أو المتوقع برمجتها من قبل الحكومة والمؤسسات العمومية والجماعة والجهة والغرف المهنية، وبالنظر إلى كونه نتاج عمل مصالح خارجية وهيئات مدنية، يظل الطريق الأنسب لتفادي العديد من الأعطاب ذات الصلة بالحكمة وحسن التدبير ... فالضرورة والحاجة تقتضيان استحضار البعد المندمج في كل السياسات العمومية بما يحقق وحدة الرؤى والنجاحة عند صناعة القرارات وتنفيذها، وبما يدفع الجماعات الترابية إلى الانتقال من مجرد هيئات إدارية تسهر على الإدارة اليومية لشؤون الساكنة المحلية إلى شريك وفاعل اقتصادي يساهم في صياغة وتنزيل استراتيجيات الدولة، والبرامج الإنمائية المحلية سعيا للحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية وتسهيل ولوج الساكنة للخدمات الأساسية.

### حضرات السيدات والسادة

إن مقاربتنا لمخطط عمل الجماعة هذا، يجب أن ينطلق من السؤال المركزي التالي : هل نحن كفاعلين مؤسستيين وجمعويين راضون عن واقع حال مدينة مراكش ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال يقتضي منا أن نضع آمال وتطلعات المواطن المراكشي ضمن أولوياتنا من خلال المسالك التالية:

1-تحقيق الرخاء الاقتصادي : عبر تنوع الأنشطة الاقتصادية للمدينة والرفع من جاذبيتها التنافسية، ولقد أكدت المخلفات والتركات السلبية لجائحة كورونا صدقية هذا المنحى.

2-تنمية الفرد وتعزيز قدراته : من خلال تحقيق النمو والتطور الثقافي والتعليمي للمواطن المراكشي، وهذا أمر قد لا يتحقق دون خلق فعل تنويري في الثقافة والفن والتعليم واثمين الرأسمال البشري المحلي.

3-تكافؤ الفرص : عبر التوزيع الأنسب للمقدرات والإمكانات المتاحة بالمدينة سعيا للحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية بين تراب المقاطعات الخمس، والتقليص من نسب الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي وإدماج مختلف الجماعات المجاورة ضمن تخطيط شامل وتصور موحد.

4-إحداث قطيعة جذرية مع كل المقاربات التي تنحو إلى الركون والآنزواء، وترفض الانفتاح وإعمال مبادئ التضامن والتشارك في وضع التصورات والرؤى وتحقيق الأهداف.

### حضرات السيدات والسادة

إن لقاءنا هذا، لا ينبغي أن ينحصر ضمن إطار شكلي اقتضته الحاجة التنظيمية والقانونية، بل ينبغي أن تتولد لدينا فنانة حقيقية وإرادة راسخة بجدية وأهمية الوصول إلى إنتاج وثيقة تتسم بالواقعية والصدق، بدءا بعملية تحديد وتشخيص الإشكالات وصولا إلى مرحلة اقتراح الحلول في صيغة مشاريع وبرامج قابلة للتحقق والتنفيذ من دون أن نغفل أيضا ضرورة التقيد بمنظومة للتتبع والتقييم قادرة في كل وقت وحين إلى إثارة انتباهنا حول طبيعة ودرجة المعوقات المالية والإدارية والتنظيمية والعقارية والعلائقية

التي قد تعترضنا أثناء التنفيذ، وكذا طرق معالجتها ... على أنه بات من الضروري أيضا استحضار البعد الجهوي وكذا وضعية الجماعات المجاورة لتراب جماعة مراكش أثناء كل عملية إنمائية يتعدى أثرها ووقعها حدود جماعتنا وسنواصل عبر المحطات القادمة مواكبة وتتبع تنفيذ مخرجات هذه الوثيقة.

حضرات السيدات والسادة  
في ختام مداخلتني هذه، أود أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى السيد والي جهة مراكش آسفي، وإلى السيد رئيس مجلس جهة مراكش آسفي، والسيدة رئيسة مجلس عمالة مراكش، والسيد رئيس مجلس جماعة المشور القصبية، والسادة رؤساء المقاطعات والغرف المهنية، والجماعات الترابية المجاورة الذين أبانوا عن انخراطهم الجاد والصادق في هذا العمل التشاركي الهادف. تشكراتي أيضا إلى السادة رؤساء المصالح الخارجية الذين لم يترددوا في مدّنا بمختلف المعطيات والإحصاءات. الشكر موصول أيضا إلى هيئات ومنظمات المجتمع المدني الذين أكدوا دعمهم المستمر لكل المبادرات الرامية إلى الرقي بمدينة مراكش في مختلف مناحي الحياة ... دون أن ننسى أيضا فريق العمل من موظفين وأطر جماعية التي أنجزت هذا العمل بحرفية ومهنية جعلتنا نشعر بالفخر والاعتزاز والاطمئنان على إدارتنا الجماعية. الشكر أيضا لمكتب الدراسات الذي تبني هذا العمل وجعله إحدى انشغالاته الكبرى. آملين في الأخير أن نكون عند حسن ظن عاهلنا صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته